أثر
الرَّضي الاستراباذي (٦٨٨هـ)
في مباحث الأصوليين المحدثين
النحوية
(معاني الحروف ،ضمائر الغيبة، المبهمات)

إعداد:
م.م. كاظم داخل جبير الجبوري
جامعة المثنى/ كلية التربية

المقدمة/

عند قراءة كتب الأصوليين المحدثين والوقوف على البحوث النحوية فيها يمكن لحاظ آراء الرضي الاستراباذي (ت٦٨٨ه) واردة فيها على صورتين: إحداهما :أراء صريحة ، والأخرى مفاد لرأي معين،ومن ثم يمكن عدها ظاهرة تستدعي الباحثين إلى الوقوف عليها ، والتدقيق فيها ، وبيان قرائن التأثر بها من الأصوليين المحدثين سواء بمتابعتها أم بمناقشتها وتوجيهها.

ويبدو أن ابرز المباحث النحوية التي وردت فيها آراؤه هي: (معاني الحروف ، وضمائر الغيبة ، والمبهمات التي تشتمل على الأسماء الموصولة ،و أسماء الإشارة) .

ومن ثم اقتضت طبيعة المادة أن تقسم على مبحثين:
المبحث الأول : اثر الرضي في معاني الحروف.
المبحث الثاني: اثر الرضي في ضمائر الغيبة،والمبهمات ؛(الأسماء الموصولة و أسماء الإشارة) .
سبقتها مقدمة وانتهت بخاتمة اشتملت على ابرز النتائج .

المبحث الأول: أثر الرضي في معاني الحروف

ما ورد عند الرضي كان في أمرين
أحدهما: توجيهه ان معنى الحرف في غيره.
الآخر: رأيه في المائز بين معنى الاسم ومعنى الحرف الخاص.

فما يتعلق بالأمر الأول يتضح مفاده من قول الرضي:((والحرف كلمة دلّت على معنىً ثابت في لفظ غيرها، فغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرّف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في (هل زيدٌ قائمٌ] لأن الاستفهام معنى في الجملة... فرجل في قولك:(الرّجلُ) متضمن لمعنى (التعريف) الذي أحدث فيه اللام المقترن به...))(١) ومن ثمّ انتهى إلى قوله:((فالحرف وحده لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجنب بشيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما فإذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في أنفسهما وللحرف من غيره))(٢).

ولم يبتعد الرضي عن رأي ابن الحاجب القائل:((انه ليس للحروف معنى أصلاً بل هي علامات صرفة فكما ان الضمة أو الفتحة مثلاً في(ضربَ زيدٌ عمراً) علامة كون(زيد) فاعلاً وعمرو مفعولاً فكذلك لفظة(من)و(إلى) مثلاً لمجرد العلامة لما أريد من مدخولهما))(٣).

وممّن ذهب إلى هذا الرأي من الأصوليين التبريزي إذ يقول:((الحرف لا معنى له أصلاً لا آلياً ولا استقلالياً... وان اطلاق(المعنى) و(الاستعمال)، و(الدلالة) في الحروف تسمُّح من باب الاضطرار في مقام التعبير... إذ ليس بازاء الحرف معنى حتى يقال:انه مستعمل فيه أو يدلّ عليه))(٤).

ويناقش السيد الخميني هذا الرأي قائلاً:((والمتبادر من بعض الحروف أنها مثل علامات الإعراب من الرفع والنصب والجر..))(٥).
ثم يورد قول الرضي قائلاً:((ثم قال: ان معنى قولهم:إنّ الحرف ما دلّ على معنىً في غيره أو قائم بغيره))(٦) هو ان المعنى ليس له تقرّر وثبوت في حد نفسه كما كان للاسم بل معناه قائم بغيره... هذا مراهم بدلالة الحرف على معنىً في غيره لا انه ليس له معنىً بل هي علامة صرفة))(٧).

ثم يصرّح قائلاً:((والفرق بين كون الحرف علامة صرفة وبين كون معناه قائماً بغيره هو انه بناء على العلامة يكون الحرف حاكياً عن معنىً في الغير متقرّر في وعائه نظير حكاية الرفع عن الفاعلية الثابتة... وأمّا بناء على كون معناه قائماً بغيره هو انه موجد لمعنىً في الغير لا حكاية المعنى القائم بالغير.....))(٨).

لقد كان موقف الخميني من نصّ الرضي مختلفاً عن موقف التبريزي من جهة ان التبريزي سلّم بما انتهى إليه الرضي إذ اتضح ذلك من مفاد رأيه آنف الذكر . في حين سعى الخميني إلى مناقشة النص والانتهاء إلى تقسيم الحروف في ضوئه إلى ثلاثة أقسام:(حكائية وايجادية وعلامات صرفة)(٩).
أما الشيخ ناصر مكارم الشيرازي فقد فنّد رأي الرضي قائلاً:((فالأحسن في مقام الجواب عنه أن يقال: انه مخالف لما يتبادر من الحروف إلى الذهن عند استعمالها وقياسه بالإعراب قياس مع الفارق لأنه يتبادر من كلمة(في) مثلاً في جملة(زيدٌ في الدار) معنىً خاص والحال انه لا يتبادر شيء من علامة الرفع في(زيدٌ) في تلك الجملة))(١٠).

وانتهى الشيرازي إلى أن الحروف ليست كلّها علامات صرفة كما زعم الرضي بل هي على أربعة أنواع:(حكائية، وايجادية/ وعلامات ربط ، ومعان اسمية) وأكّد على أنّه لا يمكن سوق جميع الحروف سياقاً واحداً(١١).

أقول: لقد تباينت مواقف الأصوليين من رأي الرضي في هذا الأمر(معنى الحرف في غيره) وكانت على ثلاثة:

١- موقف التبريزي الذي تمثل بالتسليم والمتابعة.
٢- موقف الخميني وقد تمثل بمناقشة رأي الرضي وتوجيهه بما يثبت نوعية الحروف الثلاثية.
٣-موقف الشيرازي وقد تمثل بتنفيذ رأي الرضي والرّد عليه والاجتهاد في بيان أنواع الحروف.

وشيء لابدّ من ذكره وهو ان الأصوليين بنوا آراءهم هذه على انّ الرضي أنكر معنى الحرف في حين انّه لم يذهب إلى إنكار معنى الحرف أو إنكار دلالته، فما قالوه يصحّ على ابن الحاجب أكثر من الرضي. ولا سيّما من صرّح بنسبه الرأي للرضي.

فهو كما يقول الدكتور مصطفى جمال الدين((رأيت انّ أقربها إلى الدقة رأي الرضي مع ما أخذ عليه)) (١٢).

أما ما يتعلّق بالأمر الثاني اعني رأي الرضي في المائز بين معنى الاسم ومعنى الحرف الخاص: فقد كان للرضي رأي فيه يقول: بوحدة معنى كلمة(الابتداء) ومعنى كلمة(مِنْ) من جهة واختلافهما من جهة أخرى. إذ صرّح قائلاً:((إن معنى(من) الابتداء، فمعنى (من) ومعنى لفظ(الابتداء) سواء إلاّ ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى(مِنْ) مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء نحو:((الابتداء خير من الانتهاء) ولم يجز الإخبار عن(من)؛ لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره، وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة))(١٣).

لعلّ هذا الرأي أكثر حضوراً في دراسات الأصوليين وقد ناقشوه من جهات مختلفة يمكن أن نقف عليها:

أولاً: ما ورد عند السيد محمد باقر الصدر إذ أبدى رأيه قائلاً:((كل حرف نجد تعبيراً اسمياً موازياً له فـ(إلى) يوازيها في الأسماء(انتهاء)و(مِنْ) يوازيها(ابتداء) و(في) توازيها ظرفية وهكذا وعلى الرغم من الموازاة فان الحرف والاسم الموازي له ليسا مترادفين بدليل انّه لا يمكن استبدال أحدهما في موضع الآخر كما هو الشأن في المترادفين عادة والسبب في ذلك يعود إلى انّ الحرف يدل على النسبة والاسم يدل على مفهوم اسمي يوازي تلك النسبة ويلازمها ومن هنا لم يكن بالإمكان أن يفصل مدلول (إلى) عن طرفية ويلحظ مستقلاً لأنّ النسبة لا تنفصل عن طرفيها بينما بالإمكان أن نلحظ كلمة الانتهاء بمفردها ونتصور معناها))(١٤).

ثانياً: ما ورد عند السيد الخوئي الذي يرى((انّ الخصوصيات التي دلّت عليها الحروف والأدوات- كما قال أصحاب هذا الرأي- هي بعينها(المعاني) التي وضعت الحروف بازائها، إذ المفروض انّ تلك المعاني ليست مما تدل عليها الأسماء لعدم كونها مأخوذة من مفاهيمها، يقصد أن معنى(الابتداء)-مثلاً- ليس داخلاً في مفهوم البصرة-في قولنا:-(سرت من البصرة إلى الكوفة)-مثلاً ولا هي دالة عليه فانحصر ان يكون الدال

عليهاهو الحروف ومن الواضح انّ دلالتها عليها ليست إلاّ من جهة وضعها بازائها فلا معنى للقول بأنها لم توضع لمعنى))(١٥).

ثالثاً: ما ورد عند السيد الخميني في قوله:((وبالجملة:لفظتا((مِنْ))و((إلى))-**مثلاً**- تحكيان عن ابتداء السير الصادر من شخص ٍ وانتهائه منه، فمعناهما جزئيّان، وإلاّ فلو كان معناهما كليين اسميين لا يمكن أن يقع بهما الربط، ولا يكون المعنى الاسمي جامعاً ذاتياً للمعنى الحرفي وهو واضح إلى النهاية))(١٦) ويقول أيضاً:((والحاصل: لنا مفاهيم كلية كمفهوم الابتداء والانتهاء إلى غير ذلك وهذه مفاهيم اسمية لا يقع بها الرّبط))(١٧) وينتهي إلى:((انّه لا يحتاج في الوضع إلاّ إلى تصوّر الموضوع له بوجه، فتصوّر الجامع الانتزاعي الاسمي يكفي لوضع اللفظ للمعنى الحرفي... فعلى هذا يمكن أن يتصوّر الواضع مفهوم الربط والابتداء والانتهاء ويضع لفظتي(من)و(إلى)... فمن تدل على الابتداء الجزئي و(إلى) تدل على الانتهاء الجزئي))(١٨).

رابعاً:ما ورد عند السيد مصطفى الخميني بقوله:((... استعمال تلك المفاهيم الكليّة مقام الحروف، فيصحّ أن يقال:((مبدأ سيري البصرة ومنتهاه الكوفة،... وهكذا فانه عندئذ يستغنى عن تلك الأدوات وما هذا إلاّ لأجل أنّ ماهية الرابط هي تلك المعاني سواء القيت بالحروف أو الأسماء))(١٩).

خامساً: ما ورد عند الشيرازي في قوله:((ان المفاهيم والمعاني على قسمين، مستقلة وغير مستقلة فالمستقلة نحو(مفهوم السير، وغير المستقلة مثل ابتدائه، وانتهائه... وتحتاج في بيان المعاني غير المستقلة والحكاية عنها إلى ألفاظ-مثلاً كيفية السير من حيث الابتداء والانتهاء في قولك:(سرت من البصرة إلى الكوفة) إلى كلمتي(من) و(إلى)))(٢٠).

وأضاف:((فغاية ما يقال في توضيحه انّ خصوصية كل واحد من الاسم والحرف نشأت من جانب الاستعمل لا الوضع...))(٢١) وانتهى إلى:((وان قلت: فلا فرق حينئذ بين الاسم والحرف وهو يستلزم إمكان استعمال أحدهما موضع الآخر؟ قلنا: الفرق بينهما منحصر في غاية الوضع عن استعمال أحدهما موضع الآخر-انتهى))(٢٢).

ولعقد مقاربة بين آراء الأصوليين ورأي الرضي لابدّ من توضيح مفاد رأي الرضي إذ لا يخرج عن:

١-صرّح بأنّ معنى لفظة(مِنْ) و(الابتداء)سواء. في حل الاستعمل

٢- لا يدل هذا قطعاً على انهما مترادفان.

٣-بيّن انّ الفرق يكون من جهة ان لفظ الابتداء ليس مدلوله لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى(مِنْ) مضمون لفظ آخر، وإمكان جواز الاخبار عن لفظ الابتداء وعدم إمكان الاخبار عن(مِنْ).

٤- اتضحت إشارته للمعنى الكلي والمعنى الجزئي من قوله:((ومعنى (مِنْ) مضمون آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي).

٥-لم يصرّح عن إمكانية استعمال أحدهما موضع الآخر. ولم ينفِ ذلك.

ويتضح انّ الأصوليين لم يبتعدوا عن رأي الرضي فلو وقفنا عند النقطة الأولى وهي ما صرّح به من ان معنى(مِنْ) والابتداء سواء، نجد أثره عند السيد محمد باقر الصدر بقوله:(كل حرف نجد له تعبيراً اسمياً موازياً له فـ(إلى) يوازيها في الأسماء (انتهاء)و(مِنْ) يوازيها(ابتداء)و(في) توازيها(ظرفية)))(٢٣)، وعند الخوئي بقوله:((إن الخصوصيات التي دلّت عليها الحروف الأدوات هي بعينها(المعاني) التي وضعت

الحروف بازائها))(٢٤) وعند الخميني بقوله:((فـ(مِنْ)تدل على(الابتداء) الجزئي و(إلى)تدل على الانتهاء الجزئي))(٢٥) وعند السيد الشيرازي بان(من)و(إلى) حاكيات عن معنى(الابتداء)و(الانتهاء).

وما يتعلّق بالنقطة الثانية فان تصريح السيد محمد باقر الصدر بأن الحرف والاسم الموازي له ليسا مترادفين لا يعني معارضة الرضي فالأخير لم يصرّح بهذا بل لم يفهم من كلامه هذا المعنى ومن ثم فالبقية من الأصوليين المذكورين أقل جدلاً بشأن هذه المسألة.

اتفق الأصوليون مع الرضي في اختلاف(من)و(إلى) عن (الابتداء)و(الانتهاء) ولكنهم يختلفون معه من جهة الاختلاف فهو كما ذكرنا يرى انّ الفرق بين الاسم والحرف هو انّ مدلول الاسم في نفسه مطابقة ويمكن الاخبار عنه أما الحرف فمعناه مضمون لفظ بآخر.
في حين يرى السيد محمد باقر الصدر انّ الفرق يعود إلى انّ الحرف يدل على النسبة والاسم يدل على مفهوم اسمي يوازي تلك النسبة ويلازمها ثم ان النسبة لا تنفصل عن طرفيها بينما بالإمكان أن نلحظ كلمة الانتهاء بمفردها وتتصور معناها ويرى الخوئي انّ(الابتداء) ذا معنى استقلالي لا يدخل في مفهوم النسبة كـ(مِنْ) أما الخميني فيرى انّ(من)و(إلى) معناهما جزئيان والابتداء والانتهاء معناهما كليّين والشيرازي كذلك يرى ان الاسم يراد في نفسه والحرف يراد في غيره.

وفي قول الرضي: ومعنى (مِنْ) مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، إشارة إلى المعنى الكلي والمعنى الجزئي الذي لحظناه عند الخميني بقوله:((لفظتا(من)و(إلى)...فمعناهما جزئيان...))(٢٦).

وما يتعلق بإمكانية استعمال أحدهما موضع الآخر فلم يصرّح الرضي بذلك ولم يفهم من قوله انّه يجيز ذلك، وهذا ما عليه الأصوليون إلاّ مصطفى الخميني الذي يرى إمكان استعمال أحدهما في موضع الآخر إذ اتضح ذلك من قوله:((وهكذا فانّه عندئذٍ يستغنى عن تلك الأدوات وما هذا إلاّ لأجل انّ ما هو الرابط هي تلك المعاني سواء القيت بالحروف أو الأسماء... فيصح أن يقال:(مبدأ سيري البصرة ومنتهاه الكوفة) (٢٧).

أقول انّ قرائن الاتفاق بين قول الرضي وأقوال الأصوليين هي أكثر من قرائن الاختلاف إذ لا يختلف معهم إلاّ في جهة التفريق بين الاسم والحرف الموازي له أي بالسبب لا بالنتيجة، ومن ثم فقول الدكتور مصطفى جمال الدين بأنّ الأصوليين المتأخرين قد عارضوا الرضي به حاجة إلى إعادة نظر ولا سيما إذا علمنا انّ رأيه قد بناه على انهم عارضوه بعدم إمكان استعمال الاسم موضع الحرف وانه يرى خلاف ذلك في حين ثبت لنا فيما تقدّم انهم يتفقون معه بل الأكثر من ذلك انّ دعوى إمكان استعمال الاسم موضع الحرف نجدها عند أحد الأصوليين وهو مصطفى الخميني.
نعم قد يصح رائيه اذا حمل على بعض الأصوليين المحدثين غير المذكورين انفا".

وثمة قرينة غير مباشرة تؤكد ما ذهبنا إليه مفادها أننا لم نجد عند أحد الأصوليين ما وجدناه عند الشريف الجرجاني الذي تتضح معارضته لقول الرضي قائلاً:((فمعنى(مِنْ) ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل قطعاً إذ لو كان معناهما واحداً لصحّ الاخبار عن معنى (مِنْ) كما صحّ عن معنى الابتداء))(٢٨).

المبحث الثاني : اثر الرضي في ضمائر الغيبة ،والمبهمات

أولا: اثر الرضي في ضمائر الغيبة:

((ضمير الغائب عند النحويين معرّف ولكن تعريفه انقص؛ لأنّ التفسير يحصل بعد ذكره مبهماً مقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام...))(٢٩).

ويرى الرضي أنّه نكرة ويستدلّ على ذلك بجواز دخول(ربّ) عليه وهي مختصة بالنكرات(٣.).

ويبدو أن أغلب الأصوليين قد تابع رأي النحويين سوى الرضي.

من الأصوليين ممن تأثر برأي الرضي، الخميني وولده مصطفى الخميني إذ أفاد كل منهما في إسناد رأيه .

ومفاد رأييهما((أن ضمائر الغيبة هي حروف إشارة إلى الغائب))(٣١).
وذهابهما إلى هذا الرأي قد أسنداه بمفاد رأي الرضي وقد اتضح ذلك من تصريح مصطفى الخميني إذ قال:((وإلى هذا يرجع قول النحوي الذي قال: في جملة(ربّه هو كذلك)بأن كلمة(ربّ) أضيفت إلى النكرة لأن المناط في ذلك هو المرجع))(٣٢).

أقول: انّ رأي النحويين القاضي بأن الضمائر من المعارف كلاً(٣٣) يعني انّ الضمائر أسماء كلها ومن ضمنها ضمائر الغيبة ومن ثمّ يكون خلاف ما ذكره الخميني.
أما رأي الرضي الذي مفاده انّ ضمائر الغيبة نكرات، يعني انها من المبهمات ومن ثم هي أقرب إلى الحروف منها إلى الأسماء. وهذا ما يفيد منه الخميني وولده.

ثانياً/اثر الرضي في المبهمات(الأسماء الموصولة ،و أسماء الإشارة)

ما ورد عند الرضي عن الموصولات وأسماء الإشارة أنّها من المبهمات فأسماء الإشارة تحتاج إلى إشارة حسّية لإزالة إبهامها، والموصولات تحتاج إلى صلة لإتمام المعنى وتفسيره(٣٤).

ومفاد رأي الرضي نجده وارد عند الأصوليين، فما يتعلق بأسماء الإشارة فقد أجمعوا على انّها من المبهمات-وان كانوا قد اختلفوا في تصنيف هذا المبهم من ضمن الأسماء أو الحروف- ويتضح ذلك من عرض آرائهم:

فيصرّح ضياء الدين العراقي قائلاً:((لأنّها معان مبهمة...فيتوقف تصورها على تصوّر الخصوصية التي تميّزها وهي الإشارة الخارجية في اسم((الإشارة))(٣٥).

ومفاد رأي الخوئي يفهم منه انّها من المبهمات إذ قال:((لا يفهم شيء من كلمة(هذا) مثلاً عند إطلاقها مجردة عن أية إشارة خارجية))(٣٦).

والخميني يقول:((تندرج ألفاظ الإشارة في باب الحروف وتدخل عداد مفاهيمها من حيث عدم استقلالها في المفهومية والوجود))(٣٧).

والشيرازي يقول:((...وان كان مبهماً من بعض الجهات...))(٣٨).

كذلك أجمعوا على انّ الأسماء الموصولة من المبهمات أيضاً ويتضح ذلك من الوقوف على آرائهم:

فالخميني يقول:((المشار إليه في الموصولات عنوان مبهم يتوقع رفع إبهامه بالصلة...))(٣٩).

والشيرازي يقول:((...وضعت لمعان مبهمة من جميع الجهات إلاّ من جهة الصلة...))(٤٠).

وغيرهم من الأصوليين فقد عدّها من ضمن المبهمات(٤١).

وثمة شيء آخر وارد عند الرضي بخصوص الموصول نجد أثره عند الخميني فحسب وهو انّ سبب كون الموصول معرفة انه مشار به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب إذ عدّ الموصول ممّا يشار به إلى معهود بين المتكلم والمخاطب(٤٢).

وهذا الأمر نجده عند الخميني إذ يتضح مفاد رأي الرضي في قول الخميني ((أو أنّ الموصولات تدل على إيجاد الإشارة إلى مبهم يتوقع رفع إبهامه بالصلة بحيث تدل لفظة(الذي) ونحوها على معنيين:

١- أصل الإشارة

٢- المعنى المشار إليه المتوقع رفع إبهامه بالصلة(بالتوصيف)

فيكون معنى(الذي) معنىً مبهماً مشاراً إليه بإيجاد الإشارة إليه

... ولك أن تقول: انّ لفظة(أل) في (الذي) ونحوه تدلّ على معنىً مبهم يتوقع رفع إبهامه بالتوصيف و(ذي) على الإشارة))(٤٣).

الخاتمة والنتائج:-

انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

١-انّ أثر الرضي الاستراباذي في البحث النحوي عند الأصوليين كان على صورتين:

أحداهما:أثر صريح تمثل بورود آرائه عند الأصوليين.

الآخر: تمثل بورود مفاد آرائه.

٢- انّ معنى الأثر لا يعني المتابعة فحسب بل يشمل مناقشة الرأي،ومعارضته، وتوجيهه، وهذا ما حدث بالنسبة لرأي الرضي بخصوص كون معنى الحرف من غيره، إذ تابعه التبريزي وناقشه الخميني وفنّده الشيرازي.

٣- فيما يتعلق بالمائز بين المعنى الاسمي والمعنى الحرفي اتّضح عدم ابتعاد الأصوليين عن رأي الرضي من التدقيق في أقوالهم ومن ثمّ عدّ الرأي القائل:بمعارضتهم له غير دقيق.

٤- يشير البحث إلى أن اجتهاد الأصوليين نحوياً يقتصر على الترجيح والاستنباط والاختيار وليس ابتكار رأي جديد.

- وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين-

الهوامش:-

١- شرح الكافية:١٠/١.
٢-شرح الوافية لنظم الكافية:١-١٠٠.
٣-شرح الكافية:٧/١
٤-المقالات الغرية:محمد صادق التبريزي:١٠٠.
٥-جواهر الأصول:١١٩/١.
٦-ينظر:جواهر الأصول:١٢١/١.
٧-جواهر الأصول: ١٢١/١.
٨-المصدر نفسه:١٢١/١.
٩-المصدر نفسة :١٢١/١-١٢٢.
١٠- أنوار الأصول:٥٤/١.
١١-ينظر:المصدر نفسه: ١ /٥٤.
١٢-البحث النحوي عند الأصوليين:٢١٣.
١٣-دروس في علم الأصول:٩٤-٩٥.
١٤-المصدر نفسه: ٩٤-٩٥ .
١٥-محاضرات في أصول الفقه:٦٣/١.
١٦-جواهر الأصول:١٣٩/١-١٤٠.
١٧-المصدر نفسه:١٤٠/١.
١٨-المصدر نفسه/١٤٠/١.
١٩-تحريرات الأصول:١٠٠/١-١٠١.
٢٠-أنوار الأصول:٥٤/١.
٢١-المصدر نفسه:٥٤/١.
٢٢-المصدر نفسه:٥٤/١.
٢٣-دروس في علم الأصول:٩٤-٩٥.
٢٤- محاضرات في أصول الفقه:٦٣/١.
٢٥-جواهر الأصول:١٣٩/١-١٤٠.
٢٦-جواهر الأصول:١/ ١٣٩-١٤٠.
٢٧-تحريرات الأصول:١٠٠/١-١٠١.
٢٨-حاشية الشريف:١٠/١.
٢٩-شرح الكافية:٥/٢.
٣٠-ينظر المصدر نفسه:٥/٢.
٣١-ينظر جواهر الأصول: ،تحريرات الأصول:١٣٢/١.
٣٢-تحريرات الأصول:١٣٣/١.
٣٣-شرح شذور الذهب:١٣٤ ،شرح بن عقيل:٨٧/١.
٣٤-شرح الكافية:٣٦/٢-٣٧.
٣٥-بدائع الأفكار:٤٣/١- ٧٦.
٣٦-فوائد الأصول:

٣٧-جواهر الأصول:
٣٨-أنوار الأصول:
٣٩-المصدر نفسه:
٤٠-المصدر نفسه:
٤١-البحث النحوي عند الأصوليين:
٤٢-ينظر شرح الكافية:٣٦/٢.
٤٣-جواهر الأصول:٩٤/١.

قائمة المصادر والمراجع:-

- ❖ أنوار الأصول:ناصر مكارم الشيرازي، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، إيران، (د.ت)
- ❖ البحث النحوي عند الأصوليين: د.مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.
- ❖ بدائع الأفكار:ميرزا هاشم الآملي، النجف، ١٣٧٠هـ.
- ❖ تحريرات الأصول:مصطفى الخميني(ط١) منشورات مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني، طهران-إيران،(د.ت).
- ❖ جواهر الأصول:الخميني ط١ منشورات مؤسسة نشر آثار الإمام الخميني، طهران، إيران،(د.ت).
- ❖ حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية:السيد الشريف الجرجاني(٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،(د.ت).
- ❖ دروس في علم الأصول:محمد باقر الصدر،ط١، (دم)، (دت).
- ❖ شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك:بهاء الدين عبد الله بن عقيل(٧٦٩هـ)، تح:محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات سيد الشهداء، (قم-إيران)، ١٣٨٠هـ.
- ❖ شرح شذور الذهب:ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ) دار الكتب العربية للحلبي(د.ت).
- ❖ شرح الكافية: محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي(٦٨٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (دت).
- ❖ شرح الوافية لنظم الكافية:جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي(٦٤٦هـ)، تح:د.طارق الجنابي، بغداد، (د.ت).
- ❖ محاضرات في أصول الفقه:السيد الخوئي، محمد إسحاق فياض، مطبعة الآداب، النجف، (د.ت).
- ❖ المقالات الغرّية: محمد صادق التبريزي، طبعة هجرية، إيران، ١٢١٥هـ.